



مجلة المنتدى الأكاديمي (العلوم الإنسانية)

المجلد (8) العدد (2) 2024

ISSN (Print): 2710-446x ISSN (Online): 2710-4478

تاريخ التقديم: 2024/10/11 ، تاريخ القبول: 2024/11/03 ، تاريخ النشر: 2024/11/14

الحرب الروسية الأوكرانية - تداعياتها وتبعاتها الجيوسياسية والاقتصادية والعسكرية على النظام الدولي

إبراهيم خليل خليفة البلعزي¹

قسم الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون غات، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل التأثيرات القريبة والبعيدة المدى للحرب الروسية - الأوكرانية وتداعياتها وتبعاتها على النظام الدولي، من الناحية الجيوسياسية والاقتصادية والعسكرية بين الدولتين المتنازعتين وخلصت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها، التدخل الروسي في أوكرانيا، هدفه وقف الزحف الغربي (الناطو) نحو الحدود الروسية، ومنع دخول أوكرانيا وانضمامها لحلف الناتو، وجراء هذه التداعيات ولدت تبعات منها: إيجاد نظام دولي متعدد الأقطاب يُنهي سياسة القطب الواحد، ينطلق من إنشاء تحالفات جديدة، ومن أخطار هذه الحرب أنها هددت أمن الطاقة والغذاء، ووسعت من استراتيجية سباق التسلح.

الكلمات المفتاحية: تداعيات وتبعات الحرب الروسية الأوكرانية - تعدد الأقطاب - استراتيجية التحالفات الدولية - الجيو سياسية والاقتصادية والعسكرية - النظام العالمي.

المقدمة

تُشكّل الحرب الروسية الأوكرانية التي اندلعت في الرابع والعشرين من شهر فبراير 2022، نقطة تحول تاريخية في العلاقات الدولية، والتي لاتزال تباعتها تتكشف بشكل تدريجي، لتشكل تحديات كبرى على المستوى الجيوسياسي والاقتصادي والعسكري، فقد أدى هذا الصراع إلى تقويض الأمن والاستقرار العالمي، وأثار تساؤلات أساسية حول مستقبل النظام الدولي، ودور القوى العظمى، وعلاقات الدول مع بعضها بعض، فقد أدى الصراع إلى إعادة تشكيل التحالفات الدولية، ومحاولة وضع حد لما كان ينظر إليه على أنه نظام قطبية أحادية، وفتحت هذه المحاولة الباب أمام العديد من النزاعات الإقليمية المحتملة

i.albalazi@asmarya.com- 1

وامتد تأثير هذه الحرب ليطال مختلف جوانب الحياة، من الاقتصاد العالمي إلى التوازن العسكري، وحتى العلوم والتكنولوجيا ، وأدى إلى أزمات عالمية في الطاقة والغذاء، وهدد سلاسل الإمداد العالمية، وتسبب في اضطرابات اقتصادية واسعة النطاق، كما أدى إلى سياق تسلح جديد بين الدول، وإلى زيادة المخاطر الأمنية، لاسيما في المناطق الحدودية بين روسيا والغرب.

تُظهر هذه الحرب أن العلاقات الدولية تعاني من غياب الاستقرار، وتتسم بالعديد من التناقضات والتحديات المستمرة، وتظهر الطبيعة المتغيرة للنظام الدولي، وبرز الصراعات الجديدة التي تؤثر على مصالح جميع الدول، إذ تعد الحرب الروسية الأوكرانية مثلاً على التحديات الجديدة التي تواجه العالم، والتي تثير مخاوف حول الآثار المستقبلية للحرب على الاستقرار الدولي، والتغيرات الجيوسياسية العالمية، والتحديات الاقتصادية والعسكرية التي تواجه الدول.

أهمية الدراسة: يعتبر البحث مهم من الناحية الجيو سياسية ولاسيما أنه يوضح النطاق الاقليمي للحرب الدائرة بين الدولتين الروسية والأوكرانية، و الحرب ربما تتعدى وتجتاز مفهوم مصطلح الجيو سياسي لتصل إلي تهديد ابعاد الجيو الاستراتيجية الدولية في مجالاتها العسكرية والاقتصادية، وهذا ما يقوم هذا البحث من توضيحه من تداعيات وتبعات في ثنياه

مشكلة الدراسة: من خلال اطلاع الباحث على العديد من الأدبيات التي تناولت الحرب الروسية - الأوكرانية وقراءة العديد من الأبحاث والدراسات المتعلقة بتداعياتها وآثارها الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، ومتابعة أحداث هذه الحرب خلال مراحلها المختلفة- اتضح أنها أفرزت العديد من التداعيات لا على دولتي روسيا وأوكرانيا فقط، بل على النظام الدولي أيضا، وهو ما يمثل مشكلة بحثية تمت صياغتها عبر تساؤل رئيسي مفاده : ما أثر تداعيات وتبعات الحرب الروسية الأوكرانية من الناحية الجيو سياسية والجيو اقتصادية والجيو عسكرية على النظام الدولي؟ وتنبثق عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية مفادها:

1. ماهي معالم المؤشرات الجيو سياسية التي مهدت للحرب الروسية الأوكرانية؟
 2. ما تأثير تداعيات الحرب الجيو اقتصادية والعسكرية في النظام الدولي؟
 3. ما هي تبعات الحرب الروسية الأوكرانية على الطاقة، والغذاء، والاستراتيجية، وتقنية والتسلح؟
- وللإجابة على هذه الإشكالية فإن **فرضية البحث** قامت بالإجابة عليها في محاور البحث الثلاثة؛ كل سؤال فرعي له محور يجيب عنه.

المنهجية: لدعم الإجابة على تلك الإشكالية، ومساندة الفرضية اختار الباحث المنهج الوصفي التحليلي باعتباره أكثر المناهج ملائمة لموضوع البحث حيث يقوم بوصف الظاهرة المدروسة (الحرب الروسية الأوكرانية) من كافة جوانبها وصفاً دقيقاً وشاملاً ومن تم تحليلها تحليلاً علمياً (التداعيات والتبعات) مستنداً إلى مجموعة من المصادر والمراجع العلمية، مع العلم أن هذه الدراسة البحثية تعتمد على التداعيات والتبعات في الفترة الزمنية من 2022-2024م وأن ذكرت أحداث تاريخية قبل ذلك فهي لتوعية وربط الحدث بعمقه التاريخي.

أهداف الدراسة:

يشخص البحث المهددات الجيو سياسية للحرب الروسية الأوكرانية، موضحاً مساعي الاتحاد الروسي في استعادة مكانته ونفوذه الاقليمي والدولي والحد من توسع الناتو شرقي حدوده.

يوضح البحث أثر انضمام أوكرانيا لحلف الناتو عسكرياً واقتصادياً وأمنياً على النظام العالمي

يرصد البحث ويتتبع تبعات الحرب على اقتصاد الدولتين ودول الجوار وأثار امتدادها دولياً.

بناء على ذلك كانت محاور البحث على النحو الآتي:

المحور الأول -المكونات الجيو سياسية للحرب الروسية الأوكرانية: تحتل أوكرانيا من الناحية الجيوسياسية موقعاً يجعلها في قلب التنافس الدولي بين روسيا من جهة وحلف الناتو من جهة أخرى، إذ يحدها من الجنوب البحر الأسود الذي يربط أوكرانيا بتركيا وبلغاريا، وكذلك الأهمية الجغرافية الاستراتيجية لروسيا، فمن الناحية الاستراتيجية تحظى أوكرانيا بمكانة متميزة في منظومة الأمن الأوروبي على الرغم من أنها ليست عضواً في حلف الناتو (رمضان، 2022: 389)، ومن هذه الأهمية تأتي الحرب الروسية على أوكرانيا لاسيما في ظل وجود تنافس دولي عليها، سواء من الدول القريبة أو الولايات المتحدة الأمريكية ومن روسيا نفسها، وهو ما يعني أن لهذه الحرب تداعيات جيوسياسية عديدة يمكن إجمالها بما يأتي :

1- تحولات النظام الدولي: أدت الحرب الروسية - الأوكرانية إلى إثارة الجدل العالمي مجدداً حول مستقبل النظام الدولي في ضوء ما أسفرت عنه تلك الحرب من شواهد متعددة تعد إيذاناً وتمهيداً بالانتقال إلى نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، بدلاً من النظام الأحادي القطبية الذي ساد منذ نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي (الدسوقي، 2022: 66) وتتمثل هذه التحولات في النظام الدولي بما يأتي :

أ- تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على النظام العالمي متعدد الأقطاب : تؤكد الكثير من المؤشرات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية أن الحرب الروسية- الأوكرانية ليست كأى حرب عادية بين دولتين تقتصر نتائجها على ميزان القوة بين الدولتين فقط، أو قد تمتد لميزان القوى الإقليمي في المنطقة أو الإقليم الذي تدور فيه الحرب، لكنها قد تكون حرباً كبرى بأدوات حديثة ومتجددة من أشكال الحروب في القرن الحادي والعشرين (المسيرات الانقضاضية، صواريخ فرط صوتية ...)، ومن ثم فإن نتائجها وآثارها الاستراتيجية المحتملة ستخرج عن السياق الإقليمي على أقل تقدير، وقد تمتد لمناطق أخرى من العالم (فرحات، 2022: 21)، إذ ستكون لها تداعيات ممتدة متعددة لمستويات ليس فقط على بنية الأمن الإقليمي في بعض المناطق والنظم الإقليمية الفرعية فقط، بل على بنية النظام العالمي وربما تكون الساحة الآسيوية أبرز المناطق المتوقع أن تشهد تأثيرات مباشرة وغير مباشرة، مرتبطة ارتباطاً قوياً بالسيناريوهات المحتملة لهذه الحرب، إذ عملت الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ العام 2011 على النقل التدريجي لثقلها العسكري والاستراتيجي إلى هذه المنطقة وتقليص وجودها العسكري في الشرق الأوسط ومناطق أخرى (رمضان، 2022: 415)

فضلاً عن ذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية خلال العام 2021 بإنشاء بناء وتحالفات جديدة مثل: تحالف (كواد)، وتحالف (أوكوس)، ومبادرة (الحوار الأمني الرباعي)، وما استتبع ذلك من ظهور تقارب في السياستين الروسية والصينية بشكل واضح لاسيما على مستوى التعاون العسكري؛ لذلك ستكون منطقة آسيا والباسيفيك الساحة الأبرز بعد الساحة الأوروبية بظهور تفاعلات وتشابكات مغايرة لما كان مستقراً خلال العقود الماضية (فرحات، 2022: 21)

وبناء على ذلك، لقد أفرزت الحرب الروسية الأوكرانية دوافع عديدة للانتقال إلى عالم متعدد الأقطاب وتغيير النظام العالمي الحالي، إذ أن هناك رغبة أكيدة ومتفق عليها بين القوى الصاعدة على مسرح النظام العالمي وهي روسيا والصين وإيران... وغيرها من الدول على ضرورة إنهاء الأحادية القطبية التي تنتزعها الولايات المتحدة الأمريكية وتحول النظام العالمي (worldorder) إلى نظام تعددي يراعي التحولات الواقعية على المسرح العالمي، وأول هذه التحولات هو تراجع الولايات المتحدة عن صدارة الأزمات الدولية، وبروز سياسات انعزالية في نخبة الحكم الأمريكية سواء كانت ديمقراطية أو جمهورية، قوامها التوجه إلى الداخل وعدم الرغبة في التوسط في مشكلات دولية إضافية على خلفية تدخلها في كل من العراق وأفغانستان خلال العقدين الأخيرين (الدسوقي، 2022: 66)، ومع كل ما تقدم فإنه من الصعوبة بمكان الحديث بشكل قاطع حول تداعيات الجيوسياسية للحرب الدائرة في أوكرانيا على النظام

العالمي، لاسيما وأن الحرب ما تزال مستمرة ولم يتضح بعد كيفية 'نهايتها أو انتهائها أو شكل التسوية السياسية للمشكلات والأسباب التي أدت إلى نشوبها، وفي ظل ما حدث فعلاً حتى نهاية شهر يوليو 2022 أي بعد أربعة أشهر من الحرب من تبلور ردود فعل القوى الكبرى، واستمرار الاتصالات والوساطات الدبلوماسية بين روسيا وأوكرانيا، والمباحثات المباشرة بينهما للوصول إلى نهاية الحرب، فإنه من الممكن الإشارة إلى ثلاث تأثيرات لهذه الحرب في النظام العالمي (هلال، 2022، : 74-77)

أ-1- إعادة تعريف مصطلح العولمة : ذاع استخدام مصطلح العولمة في تسعينيات القرن العشرين والذي يشير إلى المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وتقديم وصف دقيق لواقع العلاقات الاقتصادية الجديدة المتمثلة بحرية التجارة، وانتقال عناصر الإنتاج، وظهور الشركات والكيانات الاقتصادية العملاقة التي تتعامل مع العالم كوحدة اقتصادية واحدة من حيث التخطيط والإنتاج والتوثيق، ومن ثم انتقل الفهم من العولمة الاقتصادية الذي يشمل العولمة السياسية، والاجتماعية، والثقافية، وهي تمثل النموذج الغربي الذي يجب على العالم الاقتداء به . إلى أن صار الحديث عن نهاية (الجيوبوليتكس) والتحول إلى (الجيو ايكونوميكس) بمعنى تضاؤل أهمية التفاعلات الدولية التي تركز على البعد الجغرافي والسيطرة على مساحات من الأرض، وإن التفاعلات الدولية الحديثة أصبحت تضع في أولوياتها في البعد الاقتصادي وثورة التكنولوجيا والاتصالات التي لا تعرف معنى الرقعة الجغرافية، وإن الأمن القومي يرتبط بالاقتصاد والتكنولوجيا وليس بالجغرافيا (كمال، 2022، : 94)، في هذا السياق جاءت الحرب الروسية - الأوكرانية لتؤكد عودة الاعتبارات الجيوبوليتيكية إلى الصدارة، فعلى مدى سنوات لم تتوقف القوى "العربية" عن الحديث عن إمكانية انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو، بهدف مد نفوذها إلى قرب الحدود الروسية، هذا في الوقت الذي حذرت فيه روسيا من هذا التوسع والتمدد للحلف، وعلى الرغم من الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين روسيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة فإنها أعطت الأولوية للأخطار الجيوبوليتيكية والجيو استراتيجية على المصالح الاقتصادية فمطالب روسيا بعدم السماح لأوكرانيا بالانضمام إلى حلف الناتو هي مطالب جغرافية بامتياز، وتدخلها العسكري في أوكرانيا يهدف إلى السيطرة على النطاق الجغرافي الذي يمكن أن يمثل مصدراً للتهديد والعمل على تحييده (كمال، 2022، : 94)

أ-2- النظام الدولي من الهيمنة والانفراد إلى الدعوات للتعددية : منذ اندلاع الحرب الروسية - الأوكرانية والحديث مستمر عن أن تلك الحرب سوف تعيد تشكيل النظام العالمي برمته وأنها ستقيم بنية جديدة للعلاقات العالمية، فالنظام العالمي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية بعد العام 1991 (سقوط الاتحاد السوفيتي) هو نظام مخالف لميثاق الأمم المتحدة مثل حق التدخل ومسؤولية حماية

الأقليات، كان بمثابة انحراف عن النظام العالمي القائم، فرضه تغير التوازن العالمي لمصلحة الولايات المتحدة، فبعد انكفاء روسيا على نفسها لتواجه مشكلات اقتصادية واجتماعية حادة، وهذا الحدث زاد ذلك من قوة الولايات المتحدة الأمريكية بالانفراد بقيادة النظام العالمي، وفرصة لفرض رؤيته الاستراتيجية وأولوياتها، وساعدها أيضا أن الاتحاد الأوروبي لم يمتلك إرادة سياسية مستقلة عنها، كما أن الصين كانت لا تزال في مرحلة إعادة بناء قدرتها الاقتصادية، ولم تمارس سياسة خارجية نشطة بعد.

لكن هذا الوضع تغير في الحقبة الثانية من القرن الحادي والعشرين مع ازدياد الوزن العسكري لروسيا والوزن الاقتصادي للصين " تحالفات واتفاقيات" ما أوجد توازناً يستحيل معه انفراد قطب واحد بالهيمنة، الأمر الذي يتيح البيئة المناسبة لتعدد الأقطاب؛ وتفاصيله تندرج في إعادة تشكيل التحالفات.

2- دور الحرب الروسية - الأوكرانية في إعادة تشكيل التحالفات الدولية : في ظل استمرار الحرب الروسية - الأوكرانية، وعدم وجود حل لها على الأقل في المنظور القريب، وفي ظل معطيات هذه الحرب المستمرة لأكثر من سنتين لحد الآن يمكن أن تؤثر تأثيراً كبيراً في إعادة تشكيل التحالفات الدولية أو ايجاد تحالفات دولية جديدة .

فبالنسبة لروسيا فإنها تظل قوة رئيسة على الساحة الأوروبية، إذ ليس من الممكن أن تتجاهل أوروبا روسيا العائدة بقوة إلى التفاعل الدولي لاسيما في ظل رغبتها العارمة بتعويض شعورها بالغبن، لذا ستعمل على أن يكون تأثيرها في القضايا الدولية أكثر فاعلية وميلاً نحو استقطاب أكبر عدد من الحلفاء في إطار تحالفات استراتيجية إقليمية تساعدها في تحديد مناطق نفوذها وأدائها الجديد واستعادة مكانتها الدولية (رجب، 2022: 74)، أما بالنسبة لآسيا فإن الصين تعد قوة عظمى على المستوى الاقتصادي الذي تهدف من خلاله إلى تعزيز مكانتها السياسية العالمية، ولعل استخدام الصين لحق النقض (الفيتو) لأكثر من مرة في الأزمة السورية يعد أحد أهم الإشارات إلى خروج الصين من دائرة الانكفاء نحو التحرك الخارجي المدروس، لكنها تواجه إشكاليات متعددة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، ومن الملاحظ أن الصين تتجه نحو تمدد مصالحها الحيوية وبناء تحالفات جديدة في مختلف أنحاء العالم (Kissinger, 88: 2012)، يضاف إلى ذلك نجد قوى صاعدة كالهند مثلاً في نطاقها الجيوسياسي إلا أنه لا يمكن عدها قطباً دولياً بحجم معين حتى هذه اللحظة، وإنما قوة لها مكانتها الإقليمية، إذ أن مركزها الاستراتيجي في آسيا محفوف بالمخاطر، وبصعود الهند إلى مستوى من النفوذ العالمي في المستقبل القريب يمكن أن يعيد بناء التحالفات الدولية من جديدة سواء بالنسبة

لأوروبا أو أمريكا أو آسيا (بلخيرات، 2017: 102)، وعلى هذا الأساس ووفق معطيات الحرب الروسية - الأوكرانية فإن الخطة العالمية بكل تحولاتها باتت تتسم بحالة من اللاقطبية حيث تتعد القوى الدولية الساعية نحو المكانة الدولية بشكل لم يكن مجهولاً، لقد افرزت الحرب الروسية الأوكرانية آلية جديدة في التحالفات الدولية تتمثل في نزوع قوى دولية صاعدة لها تأثير سياسي واقتصادي وحتى العسكري نحو مركز السلطة العالمية ومنافسة سلطة الولايات المتحدة السائرة نحو القبول بتراجع نسبي لسلطتها، وصولاً إلى مرحلة تنطرق فيها القوة المتمركزة بيد قوة واحدة، وكذلك القوى الأخرى باتجاه (تعدد مراكز القوة) نتيجة دخول أطراف فاعلة أخرى من غير الدول كلاعب غير رسمي، والحيلولة دون أن تصبح هناك قوة مهيمنة على الآخرين أو بروز قوة واحدة تتمحور وتتجمع حولها القوى الأخرى، وبمعنى أدق فإن شكل التقاطب الدولي سيكون باتجاه وجود تحالفات دولية جديدة تضم عدد من القوى في ظل بيئة دولية واحدة (الغريب، 2009: 235)

إن الخيارات أصبحت محدودة امام الولايات المتحدة الأمريكية لاسيما مع تصاعد حدة هذه التحديات التي ستؤدي إلى انتقال مركز هيمنة القوة العالمية في المستقبل المتوسط في أقل تقدير نحو مراكز أكثر (نائير، 2008: 43) لتعدد الشراكات الاقتصادية، والتنافس في السباق على التسليح، والتطور التكنولوجي والمعرفي في الذكاء الاصطناعي.

وإجمالاً يمكن القول إن هناك تحالفات دولية جديدة أفرزتها الحرب الروسية - الأوكرانية على الأقل في المنظور القريب لهذه الحرب، وهي تحالفات قديمة وجديدة، فبالنسبة للتحالفات القديمة فهي تحالفات أصابها بعض الفتور، إلا أن الحرب الروسية الأوكرانية أعادتها مرة أخرى إلى الواجهة نتيجة لتشابك المصالح الدولية، أما التحالفات الجديدة فهي أيضاً لم تكن بتلك القوة قبل الحرب الروسية الأوكرانية، لكن هذه الحرب أعادتها إلى الواجهة أيضاً، وتتمثل هذه التحالفات في الآتي : (علوي، 2015: 53)

1. التحالف الأوروبي الأمريكي .
2. تحالف دول حلف الناتو .
3. تحالف موسكو والصين .

إن هذه التحالفات والمحاور الدولية تشير إلى كيفية ومدى تأثير الترابط الهيكلية على الشؤون الدولية، لكن هذه التحالفات جميعها تؤكد أن مفهوم التعددية القطبية بمعناه الواسع يبدو غير مناسب تماماً في هذه المرحلة، لذا تميزه المرحلة المقبلة (ما بعد الحرب الروسية - الأوكرانية) يمكن أن تكون متعددة

المراكز على عكس التعددية القطبية، مروراً بمرحلة تراجع القطبية وغيابها؛ وصولاً إلى مرحلة تتضح فيها الرؤية وملامح المركزيات الدولية الجديدة .

المحور الثاني: الحرب الروسية الأوكرانية وتداعيات تأثيرها الجيو عسكرية والاقتصادية:

يشكل الصراع الحالي بين روسيا و"الغرب"، الذي تفجر بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، حلقة جديدة في مواجهة مستمرة ومتعددة الأوجه، حيث بدأت هذه المواجهة مع انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، وانضمام معظم جمهورياته المستقلة ودول الكتلة الشرقية السابقة إلى المعسكر "الغربي"، إما عبر الانضمام إلى حلف الناتو أو الاتحاد الأوروبي، فشهد عام 2004 لحظة فاصلة بينهما، حيث انضمت عشر دول شرقية دفعة واحدة إلى الاتحاد الأوروبي، وتوسع الانضمام حتى وصل 2020م، إلى 14 دولة من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ودول أوروبا الشرقية إلى حلف الناتو. (مجاهد، 2021: 23)، وفيما يلي التداعيات الجيو عسكرية ثم جيو اقتصادية المؤثرة في الحرب الروسية الأوكرانية.

1- الحرب الجيو عسكرية وتداعيات تأثيرها على روسيا الاتحادية وأوكرانيا : مع وصول فلاديمير بوتين إلى سدة الحكم في عام 1999، وفوزه بالانتخابات في الأعوام 2000 و 2004، سعى إلى إحكام قبضته على مقدرات الدولة السوفيتية السابقة، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وأمنياً. بداعي الحفاظ على "الاتحاد الروسي" ولو بالقوة إذا اقتضت الضرورة، وفي خلال ولايته الأولى والثانية، اندلعت "الثورات الملونة" في عدد من الجمهوريات السوفيتية السابقة، مثل جورجيا وأوكرانيا وقيرغيزستان، أفضت هذه الثورات إلى صعود نخبة سياسية وفكرية جديدة أقرب إلى الفكر الليبرالي الغربي، الأمر الذي اعتبره بوتين "مؤامرة أمريكية" للسيطرة على مناطق النفوذ الروسية، ورأى بوتين في تلك الثورات تهديداً خطيراً، ليس للدولة الروسية من الناحية الاستراتيجية فحسب، بل شخصياً لسلطته ونظامه الذي استمد شرعيته من قدرته على فرض النظام داخلياً، وإعادة الاحترام لروسيا خارجياً، واستعادة دورها كقوة عالمية كبرى، لذلك، عمد بوتين إلى شنّ حرباً ضد جورجيا عام 2008، ودعم انفصال إقليم في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا عن أراضيها. (سليمان، 2022 : 91)، يرى بوتين أن التغييرات الجارية مرتبطة بشكل أساسي بالجانب العسكري، حيث يرفض وجود الناتو على حدود روسيا، لذلك طالب بوتين بتوقيع اتفاقيات تضمن أمناً أوروبياً وتخفف التوتر، تشمل منع انضمام أوكرانيا وجورجيا للناتو ووقف نشر الأسلحة الهجومية في الدول المجاورة لروسيا، ولكن رفضت الولايات المتحدة الأمريكية هذه المطالب، فكان قرار اللجوء للحل العسكري أمراً حتمياً، لأنه يمثل وفقاً لعقيدة بوتين العسكرية (اللحظة

المثالية) للضغط على الناتو والاتحاد الأوروبي لإعادة هيكلة البنية الأمنية الأوروبية بما يتناسب مع مكانة روسيا الحالية. (مجاهد، 2021: 125)

بناء على ذلك، بدأت روسيا في منتصف عام 2021 بتجميع قواتها على حدودها الغربية تزامناً مع تعزيز الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين من قوتهم العسكرية في أوكرانيا. وقدمت الولايات المتحدة لأوكرانيا مساعدات عسكرية بقيمة 2.5 مليار دولار منذ عام 2014، منها 450 مليون دولار في عام 2021م، و شاركت مع أوكرانيا في مناورات عسكرية، وسمحت الأخيرة بنشر صواريخ أمريكية على أراضيها، واستقبلت آلاف الجنود الأمريكيين، ودفع هذا التحرك بوتين للمطالبة بتخفيف الحشد العسكري الأمريكي في أوكرانيا، معتبراً إياه غير مبرر، كما أعلنت أوكرانيا مراراً رغبتها في الانضمام لحلف الناتو، وهو ما وصفه بوتين بأنه "خط أحمر" لن يسمح بتجاوزه. (الباز، 2022: 95)، وقدمت روسيا نهاية العام 2021 وثيقة (الضمانات الأمنية) التي رفضتها أمريكا، فبدأت روسيا في التلويح باستخدام الأداة العسكرية عبر تنفيذ مناورات عسكرية أشرف عليها بوتين شخصياً في 17 فبراير 2022 تم إعلان الاعتراف رسمياً بجمهورية (لوغانسك) و (دونيتسك) المعروفة بإقليم دونباس الانفصاليين من 22 فبراير 2022م اللتان سيطر عليهما في الحرب مع أوكرانيا، كما أعلن تدخله لمساعدة الانفصاليين في تلك المنطقة، فجرى الاعلان عن العملية العسكرية الروسية المحدودة؛ كما وصفها بوتين في 24 فبراير 2022 باسم الدفاع عن دونباس. (سليمان، 2022: 92-93)

2- الحرب الجيو اقتصادية وأثر تداعياتها على الدول الأوروبية : أما عن تأثير الحرب الروسية - الأوكرانية على العلاقات بين روسيا الاتحادية و"الغرب" وتحديداً أوروبا، فقد واجهت الدول الغربية العديد من الأضرار والتحديات بسبب الحرب الروسية - الأوكرانية إذ حصل تباطؤ في النمو الاقتصادي، إذ خفض مصرف (باركليز) من توقعاته لمعدل نمو الناتج المحلي للقارة الأوروبية إلى (3.5%) بعد الحرب مقارنة بـ (4.1%) قبلها وتوقع مصرف (جي بي مورجان) معدل نمو (3.2%) فقط، كما أن العقوبات الاقتصادية الغربية المفروضة على روسيا أثرت على حجم التبادل التجاري، إذ يعد الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لروسيا، كما تشكل روسيا أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي، وهو ما سيؤثر على العلاقات التجارية بين روسيا والاتحاد الأوروبي لاسيما مع قرار الدول الصناعية السبع الكبرى إلغاء وضع (الدولة الأولى بالرعاية) الممنوح لروسيا الاتحادية بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية. (المستقبل، 2022، 2-3) ، كذلك تُهدد الحرب والعقوبات الغربية الاستثمارات الأوروبية في روسيا بمخاطر المصادرة أو التأميم، حيث بلغت قيمة استثمارات الاتحاد الأوروبي في روسيا (311.4) مليار يورو ما يعادل (340 مليار دولار) حتى عام 2020م، بينما بلغت الاستثمارات

الروسية في الاتحاد الأوروبي (136) مليار يورو في 2020م، كذلك، تواجه بنوك الاتحاد الأوروبي مخاطر تجميد (60) مليار دولار ديون مستحقة من كيانات روسية، بينما يواجه حاملو السندات السيادية الأوكرانية في أوروبا مخاطر عدم سداد (23) مليار دولار، وتهدد الحرب أيضاً أمن الطاقة الأوروبي، حيث تعتمد أوروبا على روسيا كمورد رئيسي للطاقة، فحوالي (240) من واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي و (33%) من وارداتها النفطية مصدرها روسيا. (المستقبل، 2022، 3-4)، فضلاً عن تهديد الأمن الغذائي حيث تعد روسيا أكبر مصدر للقمح في العالم وتؤثر كل من روسيا وأوكرانيا معاً أكثر من ثلث صادرات الحبوب العالمية، وفي ضوء تطورات الحرب الروسية - الأوكرانية ارتفعت أسعار المواد الأساسية كما في ذلك السلع الزراعية خاصة القمح والذرة بنسب متفاوتة بين 40% إلى 60% وتشير التوقعات إلى أن الامدادات العالمية من المنتجات الزراعية الرئيسية (القمح - الشعير - الذرة - زيت عباد الشمس) ستخضع بنسبة تتراوح بين 10% و 50% (كونولي، 2022: 126)، إضافة إلى ذلك فإن أزمة اللاجئين الأوكرانيين سوف تؤثر على أوروبا حيث غادر نحو (4) مليون شخص أوكراني منذ بداية الحرب لحد الآن، ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة فهي أرقام مرشحة للزيادة كلما طال أمد الحرب، وتشير هذه التقديرات إلى أن جهود اغاثة اللاجئين الأوكرانيين تتطلب نحو (30) مليار يورو ما يعادل (32.7) مليار دولار، كما تضرر قطاع الطيران والسياحة مع خطر الرحلات الجوية بين روسيا وأوروبا، كما تعد روسيا ثالث أكبر مصدر للسياحة في أوروبا بجانب تضرر العديد من القطاعات التصنيعية والمصارف والخدمات المالية (الباز، 2022: 97)

من خلال ذلك يتضح أن الحرب الروسية الأوكرانية أثرت على العلاقات بين روسيا والدول الأوروبية، فقد قررت هولندا التخلص من دباباتها الثقيلة، بينما زادت ألمانيا نفقاتها العسكرية بمقدار 100 مليار يورو، وتبرز هذه الخطوات المخاطر التي تواجه أوروبا بسبب العقوبات المفروضة على روسيا، والتي لها تداعيات أمنية واقتصادية أكبر من تلك التي تواجهها أمريكا، حيث تكمن المعضلة الأمنية الأوروبية في كون الارتدادات العسكرية الناتجة عن فرض العقوبات على روسيا كبيرة جداً بالمقارنة مع ارتداداتها على أمريكا بحكم الارتباطات الجغرافية والديمقراطية والاقتصادية والأمنية، وقد حققت الولايات المتحدة العديد من الأهداف الاستراتيجية من خلال الحرب، منها تدهور العلاقات بين روسيا والاتحاد الأوروبي وإعادة تقييمها، ووقف طموحات بوتين التوسعية في أوروبا، وقد تشكلت هذه الحرب نقطة تحول للأمن الأوروبي، مما يؤدي إلى تغيير جذري في استراتيجياتها، فكلما طال الحرب، ازداد استنزاف موارد

الاتحاد الأوروبي، خاصة مع تدفق اللاجئين الأوكرانيين واحتياج أوروبا لمصادر الطاقة من روسيا. (كونولي، 2022: 128)

3-العقوبات الجيو اقتصادية وتداعياتها على روسيا الاتحادية: أفرزت الحرب الروسية - الأوكرانية تنامي الشعور بين دول "العالم الثالث" بتراجع السياسة الأمريكية والذي برز واضحاً في الخطة الاستراتيجية لإدارة جوبايدن عام 2021 (عبد الحليم، 2022: 23) ومن شأن الحرب الروسية الأوكرانية تعميق هذا التراجع، مما سيؤثر على علاقات هذه الدول بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك على درجة استجابة بعض دول هذا العالم للمطالب الأمريكية بخصوص الحرب الروسية- الأوكرانية (الباز، 2022: 98)، وإذا كان هذا التأثير الذي تواجهه الولايات المتحدة مع هذه الدول، فإن العلاقات الروسية معها تواجه تحدياً من نوع مختلف يتمثل في مدى قدرتها على التوفيق بين تناقضات الأطراف الإقليمية في دول العالم الثالث ومنها منطقة الشرق الأوسط، ومن ذلك على سبيل المثال التناقض بين المصالح الروسية والأوروبية والاسرائيلية، والتناقضات الخليجية- الإيرانية، والمتطلبات الأمنية السورية، والالتزامات الروسية تجاه فلسطين واسرائيل (عبد الحليم، 2022: 25)، هذا إلى جانب التناقض في خريطة العلاقات الروسية العربية، فالدول العربية من حيث هذه العلاقات تتوزع في مجموعتين، الأولى هي تلك الدول الأكثر استيراداً للسلع المدنية الروسية وهي: مصر والمغرب والإمارات والسعودية وتونس والأردن، والثانية هي الأكثر استيراداً للسلع العسكرية الروسية وتأتي سوريا على رأسها بنسبة (95%) من اسلحتها، تليها الجزائر (81%) ثم العراق بمعدل (44%) تليها مصر (41%) ثم الامارات العربية المتحدة بنسبة (3%) ويبلغ حجم مبيعات الروس من السلاح للدول العربية بين عامي (2017-2021) نحو (21%) من اجمالي مبيعاتها (عبد الحي، 2022: 31)، إذا كانت العقوبات الاقتصادية على روسيا ستشمل السلع المدنية أكثر من السلع العسكرية فإن حاجة روسيا للدول العربية المستوردة للسلع المدنية ستكون أكثر من حاجتها للدول المستوردة للسلع العسكرية، وهو ما قد يؤثر على بعض توجهاتها وعلاقاتها المستقبلية في منطقة الشرق الأوسط ودول العالم الثالث الأخرى (عبد الحي، 2022: 33)، إضافة إلى ذلك سوف تتأثر العلاقات الروسية مع بلدان العالم الثالث اقتصادياً والتي تتمثل في تباطؤ النمو في هذه البلدان وزيادة سرعة التضخم؛ والنتيجة طبعاً عن ارتفاع السلع المواد الغذائية والطاقة وهو ما سيدفع اقتصاديات هذه الدول إلى مزيد من التضخم، وتآكل قيمة الدخل، وإضعاف الطلب، إذ ستتخفف إمدادات هذه الدول من السلع الغذائية نتيجة لانقطاعات في التجارة وسلاسل الإمداد (كامر وآخرون، 2024)

4- الحرب الجيو اقتصادي ومساندة أوكرانيا من حلفائها : في أواخر يناير 2023 دخلت الحرب الروسية - الأوكرانية منعطفاً جديداً بإعلان دول غربية إرسال دبابات إلى أوكرانيا وفي مقدمة هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية التي أعلنت عن نيتها إرسال العشرات من دبابات (ابرامز) الشهيرة ، إضافة لموافقة ألمانيا على إرسال دبابات (ليوبارد) وصولاً إلى بريطانيا التي كانت السبّاقة في إعلان إرسال دباباتها الحديثة من طراز (تشالبخر)، وقد نددت الخارجية الروسية بقرار برلين والولايات المتحدة تسليم دبابات إلى أوكرانيا، معتبرة ذلك قراراً خطيراً من شأنه أن يرفع النزاع إلى مستوى جديد من المواجهة، متهمة الغربيين باتباع منطق التصعيد الدائم (سليمان، 2022، 90)، وبعد قرار حلفاء أوكرانيا تزويدها بدبابات قتالية ثقيلة، بدأت أوكرانيا تطالب بأسلحة هجومية مثل طائرات مقاتلة وغواصات، لقد أسهمت مساعدات حلفاء أوكرانيا بخسارة روسيا المئات من الدبابات الروسية بفضل الأسلحة المضادة للدبابات التي قدمتها الدول الغربية لأوكرانيا (الباز، 2022: 24)، وقد تطوّرت العلاقات بين أوكرانيا وحلفائها منذ بداية الحرب الروسية الأوكرانية ففي العاشر من مارس 2022م، إذ أقرت الدول الأعضاء في حلف الناتو تقديم الدعم لأوكرانيا، وفي الرابع والعشرين من الشهر نفسه أقر حلف الأطلسي تسليم القوات الأوكرانية لتطوير قدراتها على التصدي للهجمات الكيميائية والنووية، وشهد شهر مايو 2022م، مواصلة لجهود الدعم الغربي لأوكرانيا إذ تعهدت مجموعة الدول السبع بتقديم (19.8) مليار دولار، ووافق الكونغرس الأمريكي يوم 19 مايو 2022 على تقديم 40 مليار دولار لدعم جهود الحرب في أوكرانيا (عبد الحليم، 2022: 27)، وفي السياق نفسه قامت الولايات المتحدة الأمريكية في أغسطس 2022م بتقديم حزمة مساعدات جديدة لأوكرانيا بقيمة (775) مليون دولار، وتعهد بايدن بمساعدات عسكرية بنحو 3 مليارات دولار (الباز، 2022، 26)، وهذا يعني أن علاقات أوكرانيا مع حلفائها هي علاقات مستمرة في "الدعم الاقتصادي والإسناد العسكري" بغض النظر عن مجريات أحداث الحرب الروسية، إذ أن حلفاء أوكرانيا مستمرون في تقديم الدعم المادي واللوجستي والعسكري والأمني والمالي والمعنوي لأوكرانيا حتى تحقيق أهدافهم غير المعلنة في هذه الحرب .

المحور الثالث: التبعات الجيو اقتصادية والعسكرية للحرب الروسية - الأوكرانية :

عرفت أسواق المواد الخام وخاصة الطاقة والمواد الغذائية ارتفاعاً حاداً في الأسعار يسبب اندلاع الحرب الروسية - الأوكرانية وذلك بحكم الدور المحوري الذي تؤديه روسيا في تزويد الاقتصاد العالمي بالنفط، وأوكرانيا بالمواد الغذائية، كما شهدت أسعار العملات ببعض الدول الصاعدة والنامية تقلبات ملحوظة ، وللاشارة إلي تفاصيل هذه التبعات على النظام العالمي نتجه إلي ما يلي:

1- تبعات تأثيرات الحرب على الاقتصاد العالمي (الطاقة والغذاء):

أ- الحرب وتأثير تبعاتها الاقتصادية على أمن الطاقة: يعد قطاع الطاقة دعامة أساسية للأمن القومي الروسي بمفهومه الشامل، وهو أداة تأثير مهمة من أدوات السياسة الخارجية الروسية، بالنظر إلى الدور المحوري والاستراتيجي الذي تقوم به روسيا وهو ما ينعكس إيجاباً على المؤسسات الداخلية والاستقرار السياسي وتحركاً في السوق العالمي (عبد القادر، 2018: 9)، ولكن تأثيرات الحرب الروسية - الأوكرانية سببت أزمة عالمية في مجال الطاقة، وتعد هذه الحرب جرس انذار وتنبية لأوروبا والعالم لخطورة الاعتمادية الاقتصادية على مصدر واحد، ففي حالة حدوث أزمة بين دولة مصدرة للطاقة، سوف تكون الدول المستوردة منها في خطر كبير، إذ أن روسيا وما تصدره لأوروبا المعتمدة بشكل كبير على الغاز الروسي؛ لاسيما وأن الغاز الروسي يدخل كمادة أساسية في مجالات الصناعة لأهم دول أوروبا، وأن أزمة الطاقة الحالية تكمن في أن أوكرانيا هي دولة عبور أو دولة جسرية كما يطلق عليها، وذلك من خلال خطوط نقل الغاز الروسي إلى أوروبا، وهذه اشكالية مركبة لأن فيها تبعات وخسائر اقتصادية كبيرة على الدول الأوروبية (muller,2022:66)، وهناك طلب متزايد في أسواق الطاقة قبل بدء الأزمة من قبل المستهلكين ونمو مرتفع في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، وكذلك البلدان التي ترغب في تعزيز قدرتها على الصمود في مجال الطاقة من خلال إيجاد أكثر من مصدر للحصول على الطاقة، فعلى كل دولة تستورد طاقة الذهاب باتجاه مناطق الإنتاج العالمي وإبرام اتفاقيات معها حتى تتخلص من التبعية التي من الممكن أن تؤدي إلى خسائر كبيرة، لكن الاتجاه إلى مناطق أخرى في الإنتاج مثل: منطقة الشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية له مشاكل معقدة بسبب كلفة النقل وجودة الإنتاج وتبعات أخرى (عبد القادر، 2018: 13) ويتفاقم التوترات على الحدود الروسية - الأوكرانية لوجود حشود عسكرية، سبب هذا السلوك في خفض روسيا الاتحادية لإمداداتها من الغاز إلى أوروبا قبل اندلاع العملية العسكرية والتي قابلتها دول الكتلة الغربية بعقوبات اقتصادية مكثفة، استهدفت معظم القطاعات الروسية فيما عدا قطاع الطاقة، لأنه يعد العنصر الحيوي لدول أوروبا (شادي، 2022: 130) مع العلم أن روسيا أنتت في عام 2020م، كأكبر المصدرين في مستوى العالم بما يعادل 142 مليار دولار من إجمالي حجم الصادرات العالمية، إذ بلغت صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية الروسية حوالي 193 مليون طن، وذلك يعادل تقريباً 3.86 مليون برميل يومياً، كانت روسيا من بين أكبر ثلاثة دول من مصدري النفط في العالم، مع المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة.

وعلى الرغم من استمرار روسيا في إمداد الاتحاد الأوروبي بالنفط والغاز فإن أسعار النفط استمرت في الارتفاع الحاد ليصل سعر البرميل خام برنت في 7 مارس 2022 إلى نحو سعر تجاوز 130 دولاراً للبرميل، وذلك بسبب التوترات الجيوسياسية والنقص المتزايد في الإمدادات.

وفي ضوء استمرار العمليات العسكرية الروسية ضد أوكرانيا يتوقع الخبراء ازدياد احتمالات حدة التقلبات في أسعار النفط لتتراوح بين 100 و 200 دولار للبرميل، كما استمرت أسعار الغاز الطبيعي في الارتفاع الحاد لتصل في 7 مارس 2022 إلى 33 ألف دولار أمريكي لكل 1000 متر مكعب، وهو ما فرض أعباء كبيرة على ميزانيات الدول الأوروبية، وقد تضيف أسعار الغاز الطبيعي تأثيرات مضاعفة في السوق العالمية، خصوصاً مع توجه المستهلكين الأوروبيين نحو شراء المزيد من شحنات الغاز الطبيعي المسال (الشيخ، 2022: 137-138)

ب- الحرب وتأثير تبعاتها الاقتصادية على الأمن الغذائي: تعد روسيا وأوكرانيا لاعبين بارزين في التجارة العالمية للمنتجات الغذائية والزراعية، إذ يشكلان مصدرين رئيسيين للعديد من السلع والمنتجات الزراعية ففي عام 2021م شكلت صادرات القمح والذرة العالمية لأوكرانيا تفوق روسيا إذ بلغت 3% فقط بين المدة (2016-2021) بينما كانت حصة صادرات الذرة الأوكرانية خلال نفس الفترة أكثر أهمية؛ إذ بلغ متوسطها حوالي (16%) وهذه النسبة جعلتها في مكانة رابع مصدر للذرة في العالم، وتمثل صادرات زيت عباد الشمس مجتمعة في كلا البلدين إلى حوالي (55%) من العرض العالمي، فضلاً عن منتجات أخرى ينتجها البلدين أي ما يقارب من 50 دولة تعتمد على روسيا وأوكرانيا إذ تستورده 26 دولة أكثر من 50% من واردات القمح من هذين البلدين (الشيخ، 2022: 140)، لقد اثرت الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي بشكل ملحوظ، في الوقت الذي كان العالم في طريقه للخروج من جائحة كورونا؛ التي كان لها أشد الأثر على البلدان النامية، ومنذ بداية الحرب الروسية مع أوكرانيا في الرابع والعشرين من فبراير 2022م، حدثت زيادة كبيرة في أسعار السلع والمنتجات الزراعية والغذائية، ويأتي ارتفاع أسعار السلع الغذائية على رأس الزيادات الحادة منذ يناير من عام 2022م، وكان الارتفاع الإجمالي في الأسعار مدفوعاً بانتعاش الطلب على السلع مع تعافي الاقتصاد العالمي، كما كان إنتاجهما أربع أضعف المتوقع، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الطاقة، وارتفاع السلع التي تحتاج إلى استهلاك الطاقة مثل : الأسمدة والألمونيوم وانخفضت مخزونات السلع الصناعية بشكل حاد وهو بدوره سبب أزمة في الأمن الغذائي (Damien, 2022:11)

ج-تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاديات العالمية: أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى مزيد من الصدمة السلبية والاضطراب للاقتصاد العالمي مع ما يترتب على ذلك من عواقب فردية على الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات رأس المال الأخرى، ومع ذلك بدأ التأثير واضحاً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر محدوداً، إذ أن دور روسيا كمستقبل ومنشأ للاستثمار الأجنبي المباشر هامشي وفقاً لإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Aaron,2001:19) وأثرت أيضاً على التجارة والاستثمار العالمين، وهناك خمس قنوات تجارية واستثمارية تأثرت الدول من خلالها بالحرب في أوكرانيا، وتشمل هذه الاضطرابات مفاصل عديدة كأسواق السلع لاسيما الطاقة والغذاء، والشبكات اللوجستية وسلاسل التوريد والاستثمار الأجنبي، وقطاعات محددة فضلاً عن احتمالية انخفاض التجارة العالمية بنسبة 1% مما يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 7% والناتج المحلي الإجمالي للبلدان منخفضة الدخل بنسبة (1%) مما أثر بشكل كبير في الاستثمار (Michelle,2022:56)، ووفقاً لذلك فقد تؤدي المخاطر السياسية وعدم اليقين إلى زيادة نسب المدخرات وتجعل الشركات أكثر إحصاماً عن الاستثمار، لاسيما بعد أن أصبحت الأصول الأوروبية في روسيا عرضة لخطر المصادرة والتأميم من جراء فرض العقوبات الاقتصادية على روسيا، فضلاً عن احتمال خسارة الشركات الأوروبية التي أوقفت أعمالها في السوق الروسية، والتي تقدر بنحو مليار يورو أي ما يعادل (340) مليار دولار حتى عام 2011 بينما على الجانب الأخر تبلغ الاستثمارات الروسية في أوروبا نحو 136 مليار يورو خلال العام نفسه، فضلاً عن مخاطر سوق المال التي تقدر وفقاً لمصرف التسويات الدولية بنحو 60 مليار دولار مستحقة لمصرف الاتحاد الأوروبي على مؤسسات روسية والتي قد تقوم روسيا بتجميدها، كما قد يتخلف حاملو السندات السيادية الأوكرانية من الأوروبيين عن السداد والتي تقدر بنحو 23 مليار دولار (الشيخ، 2022: 138)، وفي ظل هذه الأزمة اتخذت شركات عديدة من مجموعة واسعة من الصناعات خطوات نحو سحب استثماراتها التعامل مع روسيا، وذلك لأسباب متنوعة بما في ذلك مخاطر السمعة والمسؤولية واعتبارات حقوق الإنسان وظروف السوق المتقلبة والتحديات العملية، وتشمل هذه الشركات قطاعات السلع الاستهلاكية والطاقة والغذاء والتكنولوجيا والسلع والبيع بالتجزئة والسفر (OECD, 2022)

د-تأثير الحرب على الاقتصاد الروسي والأوكراني : بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في مارس 2014م، ساءت العلاقات بين الجانبين الروسي والأوروبي بشكل كبير مما دفع الاتحاد الأوروبي إلى فرض عقوباته ضد روسيا الاتحادية رداً على انتهاكات السيادة الأوكرانية وظلت العقوبات سارية منذ ذلك الحين، وبعد الحرب على أوكرانيا سنة 2024م، وجهت عقوبات اقتصادية وسياسية على روسيا (Russell, 2022:21)، وكذلك أعلنت دول "غربية" حزمة من العقوبات ضد شخصيات ومؤسسات روسية، وفرض

الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وبريطانيا عقوبات متنوعة على روسيا، وهذه العقوبات تمس بشكل كبير ومباشر السياسة الروسية والاقتصادية تجاه أوروبا، كما شملت العقوبات تجميد أصول الرئيس فلاديمير بوتين ووزير الخارجية سيرغي لافروف، فضلاً عن إدراج سيرجي شويغو وزير الدفاع الروسي والكسندر بوريسوف رئيس جهاز الأمن الروسي في قائمة تجميد الأصول في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة (رجوي، 2022: 36)، وفرضت العقوبات الاقتصادية في أعقاب الحرب الشاملة على أوكرانيا في خمس موجات متتالية بين الشهرين فبراير وأبريل 2022 وتشمل ما يأتي : (Stankovic, 2022:7)

1. عقوبات مستهدفة الرئيس الروسي ووزراء الدفاع والخارجية وأعضاء مجلس الأمن القومي ووسائل الإعلام الدعائية التي تسيطر عليها الدولة مثل روسيا اليوم، فضلاً عن 351 من أعضاء مجلس الدوما الذين صوتوا للاعتراف بجمهورية (لوهانسك ودونيتسك)
2. خطر تصدير الخدمات والتقنيات التي تستخدمها مصافي النفط الروسية، وكذلك على واردات الفحم من روسيا وحظر تصدير أجهزة الكمبيوتر وأشباه الموصلات، المتقدمة، والآلات الحساسة ووسائل المواصلات وطرق دخول السفن الروسية، والسفن التي تديرها روسيا إلى موانئ الاتحاد الأوروبي؛ باستثناء سفن نقل المنتجات الزراعية والغذائية والمساعدات الإنسانية والطاقة .
3. فرض الاتحاد الأوروبي حظراً عاماً على مشاركة الشركات الروسية في المشتريات العامة في الدول الأعضاء وحظر بيع جميع الطائرات وقطع الغيار والعتاد للمقاتلات الروسية والطائرات خاصة ممنوعة المجال الجوي للاتحاد الأوروبي والمحطات الجوية للاتحاد الأوروبي .
4. عقوبات على وسائل الإعلام مثل خطر البث على القنوات التلفزيونية مثل (روسيا اليوم، وسبونتيك) التي ثبت على الفروع الأوروبية .

وأدى تصميم الاتحاد الأوروبي على إدانة ومعاقبة قرار روسيا ببدء حرب غير مبررة ضد أوكرانيا إلى ردود فعل في جميع أنحاء العالم، ومن ثم تسبب تنسيق الاتحاد الأوروبي بشأن العقوبات مع شركاء دوليين آخرين مثل المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا ودول أخرى في اتخاذ الدول المذكورة موقفاً من روسيا، إذ انسحبت أكثر من (400) شركة من روسيا، إما طوعاً أو تحت ضغط كبير من المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم، في حين أن مدة المقاطعة من قبل الشركات الدولية لم يتم تحديدها بعد (Russell. 2022:23)، كما أن هذا التأثير الثانوي للعقوبات قياساً للتأثير الأول (الخسائر المادية والمالية للحرب) له قيمة رمزية يظهر كل من الوزن الاقتصادي المعياري للاتحاد، كما أن العقوبات ضد روسيا تخدم أكثر من غرض واحد بحيث يظهر أنه كقاعدة عامة نادراً ما تحقق العقوبات أثراً ملموساً في إقناع البلدان المستهدفة بالتراجع عن أعمالها (Russell, 2022:24)، ويرى الباحث أن هذه العقوبات

التي فرضت على روسيا مظهرها اقتصادي لكن جوهرها سياسي، لأن كل إجراء يعطل العجلة الاقتصادية هو تأثير مباشر وواقع للسياسة؛ فقد تتأزم العلاقات مع الدول وهذا ما يخلق ضغوطات سياسية من شأنها التأثير في التراجع عن بعض القرارات التي تخلق مشاكل في السياسة الدولية، وستؤدي المعارك بصورة مباشرة إلى اضطراب الصادرات الأوكرانية وبالأخص من الحبوب حيث تعد أوكرانيا خامس دولة في تصدير الحبوب، كما سيتأثر قطاع الخدمات الأوكراني حيث يقوم على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصناعات تكنولوجياية متطورة، كما ستأثر السياحة في أوكرانيا حيث تعد السياحة إحدى ركائز الاقتصاد الأوكراني إذ عرفت السياحة انتعاشاً كبيراً في السنوات الأخيرة وتحديداً في المناطق القريبة الشهيرة بتراتها المعماري ومنتجاتها الجبلية (Stankovic,2022)، إضافة إلى تأثر قطاعات أخرى؛ فأوكرانيا دولة مصدرة للحبوب والحديد والصلب والزيوت والمعدات الكهربائية والآلات الصناعية والبذور الزيتية، فضلاً عن أنها معبر حيوي للصادرات الروسية الأوروبية، عدا أنها معبر لخطوط أنابيب الغاز الروسي نحو وسط وشرق أوروبا عبر أراضيها بتكلفة تبلغ مليارات الدولارات كرسوم عبور تدفعها روسيا سنوياً لأوكرانيا وهو ما يعني خسارة تلك المليارات بسبب الحرب (welt,2021)، إن الحرب الروسية - الأوكرانية أثرت بشكل كبير على اقتصاديات البلدين إذ أنها أضرت إضافة إلى ذلك بالبنية التحتية لاقتصاديات البلدين وعطلت أجزاء فاعلة في هذه الاقتصاديات سواء على المدى القريب أو البعيد .

2-تبعات التأثير العسكري على (تقنية التوازن العسكري والتسليح التقني): واجهت الحرب الروسية - الأوكرانية تحديات عديدة (سياسية واقتصادية وأمنية) فضلاً عن تحديات جسيمة تمثلت في التحديات العسكرية والتكنولوجية، وفي حالة استمرار هذه الحرب فإنها ستواجه تحديات أكبر من ذلك لاسيما على المستويات العسكرية والتقنية والاقتصادية .

أ-تأثير الحرب على التوازن العسكري العالمي : كانت روسيا وما تزال الغريم التقليدي والوحيد للولايات المتحدة الأمريكية، وهي تتطلع إلى تحقيق مخرجات عملياتها العسكرية الراهنة مع الغرب في أوكرانيا بما يتناسب وأهدافها الاستراتيجية عبر محاولة استعادة التوازن الدولي، إذ أن تطلعاتها الأساسية أن يكون العالم متعدد الأقطاب بدلاً من القطب الواحد، وهي أحد أعمدة هذه الأقطاب، لأنها أدركت أن العالم لا يمكن أن يقوده قطب واحد، فهي قد عملت على كسب ثقة كثير من الدول لاسيما تلك الدول التي تقف بالضد من الولايات المتحدة الأمريكية (الصين - إيران - كوريا الشمالية) ومحاولة إقامة تحالفات استراتيجية وعلاقات اقتصادية مع دول الاتحاد السوفيتي سابقاً فضلاً عن تشكيل الاتحاد الروسي (الكسندر رار، 2019: 107)، وإن تسارع الإدارات الذي كشفت عنه الحرب الروسية - الأوكرانية في التفاعلات الدولية والتراجع النسبي للقدرة الأمريكية في تحملها أعباء العالم كقطب يتربع على أعلى الهرم الدولي ونزوع الصين إلى الارتقاء العالمي سياسياً وعسكرياً فضلاً عن التحول التدريجي لليابان من مجرد قوة اقتصادية إلى قوة

سياسية، وتطلعها لتكون قوة عسكرية وكذلك طموح إيران النووي ودول أخرى في آسيا، كل ذلك يدعم روسيا في توجيهها الراهنة والتركيز على تحقيق التوازن الدولي (العسكري والاقتصادي) وفق أسس جديدة عبر هيكلية دولية متعددة الأقطاب (السامرائي، 2018: 75)، لذا لا تعد هذه الحرب حرباً بالوكالة، إنما هي حرب مواجهة بين روسيا الاتحادية والغرب والتي تعددت طبيعة القوة فيها عسكرياً فالجانب الروسي يركز على مبادئه الأساسية ورؤيته للنظام الدولي الجديد؛ وهي موجهة ضد الولايات المتحدة الأمريكية التي تمددت عبر حلف الناتو لتوسعه شرقاً نحو الحدود الروسية (عمار، 2018: 417)، وهذا يعني أن روسيا تتطلع إلى فرض قوتها الصاعدة (عسكرياً) كأحد الأقطاب فيما إذا حققت أهدافها قبيل القوة الهابطة الأمريكية وحلفائها إذا ما قورنت بمكانتها بعد الحرب الباردة، ولعل منحى مسار التوازنات تتجه بوصلته نحو عالم متعدد الأقطاب وفق الاستراتيجيات الروسية الجديدة والتي تتطابق مع دول أخرى صاعدة كالصين والهند وكوريا الشمالية وإيران بحتمية تغيير التوازنات الدولية نحو تعدد الأقطاب بدلاً من القطب الواحد وذلك بفضل التوازن العسكري المواجهة للقوة العسكرية الأمريكية (الراوي، 2022: 70)

2- تأثير الحرب على التسليح والتقنيات العسكرية: إن ما حققته ثورة المعلومات والاختراعات من انتشار العلوم والأفكار أفقد العالم الغربي المزايا النسبية التي كان يحققها من خلال احتكاره للاختراعات والابتكارات، وتراجع رأس المال البشري الغربي المعتمد أساساً على العقول المهاجرة بفضل العلماء الروس والصينيين والهنود لاسيما في التخصصات التكنولوجية الدقيقة والاستراتيجية وخصوصاً في المجال العسكري، فمن يقارن بين العقيدة العسكرية البحرية الروسية في عام 2022 ونسختها السابقة في عام 2015 يدرك بصورة قاطعة الفارق الضخم بينهما ويدرك جيداً أن العالم قد دخل حقاً في مرحلة جديدة في سياسات التسليح والتقنيات العسكرية (عارف، 2023: 25-26)، وعلى سبيل المثال تقدر القوة التسليحية والعسكرية لروسيا بما يأتي: (صالح، 2021: 124)

أ- تمتلك روسيا أضخم ترسانة نووية في العالم تضم نحو (4500) رأساً حريبياً، منها حوالي (2500) رأساً حريبياً استراتيجياً جاهز للاستخدام (عبد، 2017: 145-146)

ب- تحتل روسيا عالمياً المرتبة الأولى في أسلحة الدبابات (12.420) وتمتلك (7571) مدفع و (6574) مدفع ذاتي الحركة، و (3391) راجمة صواريخ و (49) كأسلحة ألغام حربية، و (86) كورفيتا .

د- تحتل روسيا المرتبة الثامنة في أسلحة السفن الحربية (605) سفينة و (70) غواصة و (1573) مروحية و (15) مدمرة، وثالث أضخم قوة مدرعات في العالم تضم (30.122) مدرعة

هـ-يمتلك سلاح الجو الروسي (3100) طائرة مقاتلة من بينها مقاتلة متعددة الأدوار من طراز (Sukhoi-35) و (Sukhoi 30)، والطائرة الاعتراضية فائقة السرعة من طراز (Mig- 31) و (1573) طائرة مروحية و (3793) نظام إطلاق صواريخ.

و-تحتل المركز الثاني عالمياً بين أكبر الدول المصدرة للسلاح بعد الولايات المتحدة الأمريكية إذ بلغت قيمة صادراتها عام 2015 حوالي (2.31) مليار دولار .

ح-لديها (18) قاعدة عسكرية خارج اراضيها يتمركز فيها نحو (56) ألف مقاتل تتوزع على تسع دول، فضلاً عن ذلك كما وضحتنا سابقاً تزيد دول غربية عديدة الأسلحة متطورة لأوكرانيا كالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا التي خرجت عن تحفظها تجاه المشاركة في الحرب وبريطانيا وفرنسا وكندا .

3-تأثير الحرب الروسية - الأوكرانية على استراتيجيات الدول الكبرى: يبدو من سياق الحرب الروسية - الأوكرانية أنها أثرت على استراتيجيات الدول الكبرى، فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو فقد أثرت هذه الحرب وقامت بتجسيم الدور الروسي عبر سياسات إعادة الانتشار والتوسع شرقاً بشكل متدرج وممنهج، وبيان أن روسيا الاتحادية دولة ضعيفة جداً (السامرائي، 2018: 62)، لذ عملت الإدارة الأمريكية وعبر أحد مستشاريها (زبغنيو بريجنسكي) على اعطاء روسيا خيار استراتيجياً وجيواستراتيجي يقوم على ضرورة ارتباط روسيا الاتحادية مع أوروبا عبر حلف الناتو وإلا ستكون في عزلة جيوبوليتيكية خطيرة (بريجنسكي، 1999: 112)، أما الصين فهي مستفيدة استفادة قوية من الحرب، وذلك لأن الصين بدأت في التحول لدولة مصدرة رئيسه للسلاح بينما كانت مستورداً تقليدياً للسلاح الروسي، وذلك بسبب التداعيات السلبية التي تعرضت لها الصناعات العسكرية الروسية بعد الحرب في أوكرانيا، فضلاً عن ذلك فإن إضعاف روسيا قد يفرض فراغاً في منطقة وسط آسيا، وقد بدأت الصين الاستعداد مسبقاً لمثلته عبر توسيع نطاق علاقاتها مع دول تلك المنطقة على نحو بدأ جلياً في استضافتها للقمة التي عقدت في مقاطعة (شنتي) في مايو 2023 والتي شاركت فيها كل من كازاخستان وأوزبكستان وتركمنستان وقيرغيزستان وطاجيكستان (ناجي، 2023: 4)، وبالنسبة للاستراتيجية الأمريكية فإنها تخشى من سعي كل من الصين وروسيا لتشكيل محور دولي أو تحالف يضم كل من (روسيا والصين، وكوريا الشمالية، وإيران) أو ما بات يعرف غريباً باسم (تحالف الديكتاتوريات الأربع) في إطار مواجهة التفرد الأمريكي والقواعد القائمة لعمل النظام الدولي الذي تقوده (هائسم، 2022: 5)، وهذا يعني أن استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تواجه بتحديات عدة أبرزها عودة الطموحات التوسعية لروسيا ورغبة الصين في الهيمنة الإقليمية وربما الدولية مما سيضعها في مواجهة الولايات المتحدة، وكاستعداد مبكر لاحتمالات تشكل مثل هذا التحالف تسعى أمريكا إلى توثيق تحالفها وتشديد ارتباط حلفائها بها لاسيما في أوروبا ومحاربة فك الروابط التي تشدهم مع روسيا والصين تحت أي مسمى لاسيما في مجال الطاقة حتى لا يكون بإمكان روسيا مستقبلاً اللعب بهذا

الملف الحيوي في مواجهة حلفائها عبر الأطلسي، وهذا ما وفرته الحرب الروسية - الأوكرانية (توفيق وآخرون، 2023: 18-19)، ونجحت إلى حد ما الاستراتيجية الروسية في هذه الحرب حيث أظهرت روسيا مقاومة للاستراتيجيات الغربية والأمريكية المراوغة لتحقيق التخلص من التنافس الروسي على زعامة العالم وعدم استجابتها للسياسة الأمريكية حيث أبرزت روسيا صعوداً سريعاً وتحدياً واضحاً لوضع القوة الدولية السائدة وقدرة على توجيه أغلب تفاعلات النظام الدولي بالوجهة التي ترغب بها ومشاركاً قوياً في صنع النظام الدولي إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وإنّ العالم بات اليوم نظاماً متعدد الأقطاب.

أما بالنسبة للدول الأوروبية وتحديداً بريطانيا وألمانيا وفرنسا فقد أثرت الحرب على استراتيجياتها إذ أُخرجت عن دورها الثابت إلى المشاركة الفعلية في هذه الحرب وتغير استراتيجياتها، بينما بقيت دول أخرى (بريطانيا) على موقفها من هذه الحرب حيث تسعى إلى إسقاط النظام الروسي ومحاصرته عبر انضمام أوكرانيا لحلف الناتو، ولكن استمرار الحرب يمكن أن يغير استراتيجيات هذه الدول مستقبلاً وفقاً لمعطيات هذه الحرب الجيوبوليتيكية والاستراتيجية والاقتصادية (السامرائي، 2018: 62)، أما بخصوص تأثير الحرب على الاستراتيجية الأوكرانية فإنها تأثرت بمجريات الأحداث فبين المساعدات الغربية والأمريكية ودورها في إطالة أمد الحرب وصعوبة مواجهة القوة الروسية، سوف تبقى الاستراتيجية الأوكرانية ما بين الرغبة في تحقيق الاستقلال عن روسيا والانضمام للحلف الأطلسي أو القبول بالشروط الروسية (ناجي، 2023: 6)، لقد كشفت هذه الحرب عن وجود قصور في ترتيبات الأمن الأوروبي، وأظهرت عجزاً أوروبا عن تعزيز منظومة أمنية لمواجهة أية تهديدات ومخاطر، لذا أصدر الاتحاد الأوروبي وثيقتين مهمتين، الأولى (إعلان قمة فرساي) في 11 مارس 2022، والثانية وثيقة (التوجه الاستراتيجي لتقوية الاتحاد الأوروبي في مجال الأمن والدفاع خلال العقد القادم) في 21 مارس 2022، ويعني هذا إعادة الاتحاد الأوروبي حساباته في مأزق الأمن والذي أعاد حضور التنافس الاستراتيجي في مجال التسلح، حيث بينت المادة الأولى من قمة فرساي (نقص القدرات العسكرية الأوروبية بعد ما خفضت دول الاتحاد وميزانيتها العسكرية بشكل كبير منذ انتهاء الحرب الباردة، وللخروج من ذلك ينبغي زيادة الاتفاق وتشجع الدول الاعضاء على المشاركة في برامج التسلح العسكري ورفع مستوى القدرة على تعبئة ونشر القوات العسكرية في مختلف مناطق الاتحاد (European council. 2022: 5)، أما وثيقة التوجه الاستراتيجي فتهدف إلى تعزيز قدرة الاتحاد الأوروبي على الشراكة والتسلح العسكري وتعزيز الأمن عبر التحرك في مواجهة الأزمات الأمنية مستقبلاً، وتقديم مقترحات قابلة للتنفيذ في مجال التسلح العسكري والدفاعي (European council, 2022: 16)، وأخيراً، يبدو أن المواجهة الروسية - الغربية في الحرب الروسية الأوكرانية أفرزت تسابق الدول على

التسليح سواء من قبل روسيا الاتحادية أو أوكرانيا والعالم الغربي من ورائها ،لاسيما في ظل استمرار وتيرة هذه الحرب وعدم وجود أفق للحل حتى في المستقبل القريب.

النتائج:

1- إن الحرب الروسية الأوكرانية هي إحدى الحروب التي تجاوزت الرقعة الجغرافية لكلا البلدين وأثرت على دول العالم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

2- ان الهدف الرئيسي لهذه الحرب بالنسبة لروسيا هو وقف زحف حلف الناتو تجاه حدوده، ومنع دخول أوكرانيا لهذا الحلف، أما بالنسبة للدول الغربية فقد كان الهدف الأساسي هو محاصرة النظام الروسي وإضعافه ومن ثم إسقاطه إذا أمكن.

3- أما الهدف الدولي العام فإنه يتمثل في خلق عالم متعدد الأقطاب ورفض سياسة القطب الواحد، وضرورة صعود قوة دولية جديدة تتمثل في روسيا والصين وغيرها من الدول، في حالة تشكيلها لنظام مخالف لنظام القطب الواحد.

4- أعطت الحرب الروسية الأوكرانية فرصة للصين لتقوية علاقتها مع روسيا الاتحادية بشكل استراتيجي، وخلق حالة من التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية، لما تملكه من إمكانيات اقتصادية وعسكرية وهو ما تخشاه الولايات المتحدة الأمريكية من وجود قطب دولي منافس لها.

5- بينت الحرب الروسية الأوكرانية هشاشة وضعف المؤسسات والمنظمات الدولية كمجلس الأمن والمنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة، وضعف دورها في مواجهه حالات الحرب والاحتلال التي تقوم بها الدول الخمس الدائمة العضوية.

6- أعطت الحرب الروسية الأوكرانية مؤشراً جديداً لإمكانية تغيير النظام الدولي ونظام القطب الواحد إلى النظام متعدد الاقطاب، إذ لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على التحكم بالقرار الدولي وضعف قدرتها في منافسة مناطق عديدة من العالم كالشرق الأوسط ودول العالم الثالث.

7- هناك العديد من التداعيات على المستوى الدولي للحرب الروسية - الأوكرانية، ومن أبرزها التداعيات الاقتصادية، حيث أصيب الاقتصاد العالمي بالركود وتباطى في النمو الاقتصادي وارتفاع في الأسعار العالمية للغذاء والطاقة خاصة لأوروبا والغرب والشرق الأوسط ومنها الدول العربية.

8- أثرت العقوبات الاقتصادية على روسيا في ارتفاع أسعار المواد الغذائية وإضعاف الأمن الغذائي للعديد من الدول، لاسيما دول العالم الثالث وارتفاع أسعار النفط والطاقة وحدوث موجات تضخمية عالمية باستثناء الدول المصدرة للطاقة، إضافة إلى لجوء المهاجرين الأوكرانيين إلى أوروبا ما أدى إلى تضخم وارتفاع الأسعار فيها.

9- كانت للحرب تداعياتها العسكرية أيضاً، ومنها اعتماد الصين على نفسها في صناعة الأسلحة، وزيادة تصدير الدول الغربية للأسلحة والعتاد إلى أوكرانيا، وتأثير الآلة العسكرية الروسية، لاسيما في مجال الدبابات، وهذا الأمر أرجع المنافسة التي اختتمت بين قطبي الحرب الباردة سابقاً في التوجه إلى تطوير الأسلحة ورجوع سباق التسلح بين دول القطبين.

التوصيات:

1- إعادة النظر بخصوص دور المؤسسات الدولية التابعة للنظام الدولي، كمجلس الأمن والمنظمات التابعة للأمم المتحدة، وتفعيل دورها بشأن النزاعات والحروب الجارية في العالم.

2- ضرورة مواجهة استخدام حق النقد (الفيتو) الذي لطالما وقف حائلاً في وجه الكثير من قرارات الامم المتحدة، وذلك إما بتعديل المادة (27) من ميثاق الأمم المتحدة، أو اللجوء إلى تصويت الأغلبية للحد من الاستخدام الجائر لهذا الحق.

3- دعم الحل السلمي للحرب الروسية - الأوكرانية وإيقاف نزيف الدم بين الدولتين، وتقديم تنازلات من قبل الدولتين إذا تطلب الأمر؛ لأن إطالة أمد الحرب يضر بالدولتين ومستقبلهما اقتصادياً وسياسياً وأمنياً وعسكرياً، قبل أن يطال الدول الأخرى الإقليمية والدولية.

4- البحث في بدائل أخرى لأزمة الغذاء والأمن الغذائي، لاسيما تلك الدول التي تعتمد على السلع الغذائية الروسية والأوكرانية وتحديداً الدول العربية التي تعتمد بشكل كبير على هاتين الدولتين في استيراد الغذاء خصوصاً الحبوب والزيوت.

المصادر والمراجع:

أولاً : الكتب

1. فنسان الغريب، 2009، مأزق الإمبراطورية الأمريكية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

2. سامي نائير، 2008. الإمبراطورية في مواجهة التنوع، بيروت: دار الفارابي.

3. مصطفى علوى، 2015، القطب المنفرد، الولايات المتحدة الأمريكية والتغير في هيكل النظام العالمي، القاهرة: المركز العربي للدراسات والبحوث.
 4. مثنى سليمان، 2022، التداعيات والمسارات المحتملة العملية التشريعية الروسية في أوكرانيا، مجلة السياسة الدولية مركز الأهرام للدراسات.
 5. محمد بوبوشي، 2022، الاشكاليات القانونية للحرب الروسية - الأوكرانية، القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.
 6. محمد سالم السامرائي، 2018، استراتيجية روسيا الاتحادية العالمية الصاعدة، نهاية القطبية الأحادية، عمان: دار الاكاديميون للنشر والتوزيع.
 7. ماهيناز الباز، 2022، اليات أوكرانيا لإدارة اقتصاد الحرب مع روسيا، القاهرة: مركز المستقبل.
 8. زينغيو بريجنسكي، 1999، رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها دراسة جيو استراتيجية (بيروت: مركز الدراسات العسكرية).
 9. محمد عباس ناجي، 2023، مخاطر الضعف، هل يخشى الغرب ضريبة روسيا، تقديرات استراتيجية (القاهرة: مركز الأهرام، للدراسات السياسية والاستراتيجية).
 10. سعد حقي توفيق وآخرون، 2023، لوحة الجيوبولتيك ترسمها الحروب ونتائج الحرب الروسية الأوكرانية، تحرير سرمد أمين (بغداد: سلسلة الكتاب العلمي).
 11. فراس عباس هاشم، 2022، الابعاد الجيوسياسية الاستراتيجية الروسية تجاه اسيا الوسطى، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات.
- ثانياً : الدوريات**
12. زينب عبدالعال سيد رمضان، (أكتوبر 2022)، تداعيات الأزمة الجيوبولتيكية الروسية الأوكرانية على النظام العالمي، دراسة في الجغرافية السياسية مجلة كلية الآداب، جامعة بني سويف، العدد 57 .
 13. أبو بكر الدسوقي، (ابريل 2022)، الأزمة الروسية - الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية العدد 228
 14. أكرم حسام فرحات، (يوليو 2022)، انعكاسات الحرب الأوكرانية على توازن القوى والترتيبات الإقليمية في آسيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية العدد 229.
 15. علي الدين هلال، (ابريل 2022) تأثيرات الحرب الروسية- الأوكرانية في النظام العالمي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية العدد 228.
 16. محمد كمال، (ابريل 2022)، مراجعات من أزمة اوكرانيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 228.
 17. إيمان رجب، (يوليو 2022) اللاعبون الجدد وأنماط وأدوار الفاعلين من غير الدول في الثورات السياسية الدولية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 229.
 18. حسين بلخيرات، (2017)، مستقبل النظام الدولي، رؤية استشرافية بنائية، القاهرة: المهد المصري للدراسات الاستراتيجية والسياسية.

19. وليد عبد الحي،، (2022)، إشكاليات الأزمة الأوكرانية على العالم العربي والقضية الفلسطينية ، القاهرة: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
20. عبد القادر بن سي قدور،(2018). مبادئ سياسية روسية تجاه أمن الطاقة بين الدخل الاقتصادي والتأثير السياسي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية العدد (1) المجلد (5) .
21. شادي، محمد، (2022)، انعكاسات الأزمة الروسية – الأوكرانية على معدلات التضخم العالمي مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام القاهرة، العدد (228).
22. الشيخ، نورا حسن،(2022)، تداعيات التصعيد العسكري الروسي على الاقتصاد العالمي، مجلة السياسة الدولية مركز الأهرام القاهرة ، المجلد 57، العدد (228) القاهرة .
23. تقديرات المستقبل،(2022)، ارتداد العقوبات: تداعيات الأزمة الأوكرانية على الاقتصادات الأوروبية في الأمد القصير، العدد 1494، مارس .
24. عمرو عمار، (2018)، نهاية القرن الأمريكي وبداية القرن الأوراسي الحرام الاقتصادي وطريق الجزيرة، القاهرة دار سما للنشر.
25. الكسندر رار ، (2019)، روسيا والغرب لمن الغلبة، ترجمة: محمد نصر الدين الجبالي، ط1 (القاهرة: المركز القومي للترجمة.
26. عبد العزيز مهدي الراوي،(2022)، توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات دولية العدد (35) بغداد.
27. نصر محمد عارف،(2023)، مستقبل النظام الدولي بعد الأزمة الأوكرانية مجلة آفاق مستقبلية العدد (3) القاهرة، يناير .
28. حيدر سامي عبد،(2017)، القوة الذاتية في السياسة الخارجية بعد العام 2008 بيروت بيسان للنشر والتوزيع.
29. زيد خالد صالح، (2021)، مقومات القوة الروسية، (القاهرة: أضواء للبحوث والدراسات.

ثالثاً : المراجع الأجنبية

29. Jutin, Damien 2022 Implications of Hewar in Ukraine for the Lobal economy Washington Dc: World bank.
30. Carl, Aaron, 2001 Foreign Direct Investmet and poverty reduction, issued by the world bank October 30. 2001.
31. OECD (2022), International investment implications of Russia's war against Ukraine, OECD Publishing, Paris. October,2022. <https://doi.org/10.1787/a24af3d7-en>.
32. Russell, martin 2022 western sanctions and Russia, issued by the European parliament research service 2021.
33. Stankovic, Iryna, EU sanctions against Russia: alignment of the EU enlargement countries .2022. p7.

34. Ruta, Michele, The Impact of the War in Ukraine on Global Trade and Investment, Washington dc, world Bans, October, 2022.

35. Cory Welt (2021): Ukraine: Background, Conflict with Russia, and U.S. Policy, Congressional Research Service, CRS Report.

رابعاً : الشبكة المعلوماتية

1- إيمان أحمد عبد الحليم، تاريخ الدخول 2024/8/25، حل تتحول الحرب الأوكرانية إلى كارثة استراتيجية لموسكو، متاح على الرابط <https://www.interregional.com/article>

2- رجوي، محمد، 2 مارس 2022، العقوبات الدولية التي فرضت على موسكو عام 2022، وكالة الأناضول <https://www.aa.com.tv.ar>

3- الفريد كامر، وآخرون، تاريخ الزيارة 2024/8/21، الحرب في أوكرانيا وحدودها عبر مختلف مناطق العالم، متاح على الرابط [Imf.org/Blogs/Articles](https://www.imf.org/Blogs/Articles)

4- كيفت كونولوي، تاريخ الدخول . (2024/8/26)، غزو روسيا لأوكرانيا كيف كشف هشاشة السلام في أوروبا، بي بي سي 10 مارس، 2022،

5- أحمد مجاهد، تاريخ الدخول 2024/8/26، الأزمة الأوكرانية السياق وأصوله.

The Russian-Ukrainian war - its geopolitical, economic, and military repercussions on the international system.

Ibrahim Khalil Khalifa Al-Balazi

Department of Sharia and Law - Faculty of Sharia and Law- Al-Barkat Gate-
Asmariya Islamic University

Abstract:

This study aimed to analyze the immediate and long-term effects of the Russian-Ukrainian war and its repercussions and consequences on the international system, from a geopolitical, economic and military perspective between the two conflicting countries.

This study concluded with a number of results, the most important of which is the Russian intervention in Ukraine, aimed at stopping the Western advance (NATO) towards the Russian borders, and preventing Ukraine from entering and joining NATO, and as a result of these repercussions, consequences were generated, including: the creation of a multipolar international system that ends the unipolar policy, based on the establishment of new alliances, knowing that this war threatened energy and food security, and expanded the arms race strategy.

Keywords: Repercussions and consequences of the Russian-Ukrainian war - multipolarity - international alliance strategy - geopolitical, economic and military - global system.